ترجمة نحو الحل البديل للحرب إلى مشاريع إستراتيجية عاجلة

تحويل العلاقة من الخارج الاقليمي والدولي من تبعية الحرب والكراهية الى منافع السلام والاحترام المتبادل.

لا شك أن العمل في اتجاه محور تحويل العلاقة من الخارج الاقليمي والدولي تعتبر أحد المسارات الاستراتيجية التي يمكننا العمل عليها ودراسة كافة أبعادها التنموية التي تعزز من فرص السلام والتنمية بين اليمن وكافة شعوب المنطقة العربية والعالم وذلك من خلال الاتي :

١- العمل على تحويل الاطماع الدولية والعربية التي تتسابق منذ زمن بع على الموقع الاستراتيجي لليمن لاسيما الشريط الساحلي البحري والحدودي إلى فرصه للسلام والتنمية وذلك من خلال تمكين المطورين في العمل على وضع الدراسات التنموية والمشاريع الاستراتيجية المتمثلة في الجسر القاري وميون والشريط الساحلي كمشاريع استثمارية مشتركة تحقق الكثير من الايرادات الاقتصادية الوطنية والخدمية المختلفة.

٢- تفويت فرص سباق الدول الكبرى وشركائها في المنطقة من خلال الاعلان على مبادرة المحبة والسلام والتنمية من واقع عرض الدراسات الاستثمارية والتنموية المفروض القيام بها في المناطق الحساسة التي تستهوى أطماع الدول.

٣- هذه المشاريع الاستراتيجية القائمة تحت منافع السلام ستحقق الكثير من النتائج والاستجابة من كافة الاطراف وبالتالي ستكون أحد عوامل ومقومات الاستقرار وايقاف نزيف الحرب والتحكم الكامل بالسيادة الوطنية.

٤- تحويل التنافس من قائمة الاطماع والسباق على المناطق الواقعة على طول الممر البحري والشريط الساحلي تحت مبررات التأمين الى التنافس بين كافة الدول على حجز مساحات واسعة من الشراكة والاستثمار الاقتصادي المتعدد وفق الاشتراطات والمحددات التي ستتضمنها الدراسات المعروضة من الجانب اليمني.

مقترحنا كمنظمات مجتمع مدني

لم يكن لنا يد في الحرب ولا في السياسة كما هو الحال في بعض منظمات المجتمع المدني (وهم الاحزاب المؤدلجة المنخرطة في السياسة والحرب) منذ قيام الثورة والذي انخرط تحت ظلتها

الكثير من الشباب الباحثين عن تحقيق تنمية مستدامة يتم توزيعها بعدل يجبر ضرر المتأثرين سلباً ناتج فساد وجور الطبقة الحاكمة لكل اليمن حينها بأسلوب ظالم للكثير من اليمنيين .

لعل الجميع هنا يدرك بأن هذا المنفذ الفوضوي ناتج الطابع الثوري وحين نفذ اصحاب المصالح الضيقة بهدف تمزيق وحدة اليمن ومحاولات إشعال الفرقة والشتات بين اليمنيين الامر الذي تسبب في القلل الدولي الراغبين في استمرار استثماراتهم القائمة والمستقبلية،خاصة بعد ان فقدوا الحماية ممن كانوا تحت حمايتهم من الشركاء اليمنيين الغارقين في الفساد.

وهذا ما جعل الدول الخارجية تقرر التدخل لحماية شريكاتها ثم الحصول على امتيازات استثمارية مستقبلية في اليمن خوفاً من فقدانها كما اوحى لها بعض الوكلاء بناءاً على تفسيرات تصب في الفرقة الاقليمية لا سباب مرتبطة بالمحاور الدينية والمذهبية اكثر من كونها ذات تأثير على المصالح الدولية في الحفاظ على مصالح اقتصادية مشتركة .

ولاشك فان كل تلك المصالح لم توثر على سيادة اليمن، ولكن في نفس الوقت يجب علينا في التحالف المدني ومن خلال المطورين ان نعمل على توظيف كل طاقاتنا من أجل قلب المعادلة بإيجاد البدائل الممكنة واستغلال ما لدينا من مخزون استراتيجي ، وايجاد علاقات واسعة ومفتوحة مع كافة الاطراف عبر مختلف الوسائل من واقع ما سيتم تقديمة وعرضة من الدراسات والمشاريع الاقتصادية والتنموية الدائمة حتى تصب في تنمية مستدامة من الصحراء الى البحر.

وحتماً فان هذا ما يبحث عنه كل اليمنيين ونحن في التحالف المدني وايضاً الملتقى نجد انفسنا معنيين لدعوة كل اعضاء الكيانات والنقابات المهنية والتجارية في الداخل والخارج لدعمها حيث من الموكد ان يصل عدد هؤلاء بالملايين بمجرد الاشهار عن اهداف الملتقى والذي ستتمحور حول الحل البديل عما تم تقديمة حتى الان من حلول حزبية او عسكرية او سياسية كلها لم تمس اساس المشكلة التي ادت بالشباب الخروج الى الشارع مطالبين بالتغير ومحاربة الفساد.

هنا وبعد هذه المقدمة سيكون علينا التصريح بهذا الحل الذي نراه البديل الافضل حتى يلتف حوله كل اليمنيين كونه مطلب موكد لم يختلف حولة الا القليل ممن يرون بان ربحهم الاوفر والاسرع

يأتي من خلال اراقة المزيد من الدماء ومن ثم عسكرة الارض والجزر اليمنية بدلاً من تنميتها واعمارها لحمائه اليمن الموحد وفي نفس الوقت تطمين المجتمع الدولي بان حماية مصالحه ستاتي بالتنمية المشتركة وليس بتوريد السلاح لمن يوعده بدور الحماية وهو مالم يتحقق ابداً ولو صرفت له المليارات وسالت لها انهار من الدماء .

الخلاصة:-

لعل ما جاء فان الحل البديل والامثل هو العمل على انجاز الرؤي والافكار التطويرية وترجمتها الى خطة استراتيجية تنموية تشابه خطة مارشال بعد(الحرب العالمية الثانية) مدعومة بالتمويل من كل الراغبين في المجتمع الدولي مقابل شراكتهم في المخزون الكبير من الثروات اليمنية البر والبحر ضمن اسس عادلة لا تمس السيادة ولا تقوم على مبدا الشراكة الفاسدة مقابل الحماية كونها لا تحقق العدل لليمن او حتى الشراكة الاستثمارية الخارجية .
وحينها سيتولى كل اليمنيين حماية هذه المصالح المشتركة ولن يترددوا بالمساهمة الاستثمارية لضمان مستقبل الاولاد والاجيال وتحسين مستوى معيشتهم وايضاً توسيع فرص العمل حتى يعود كل المغتربين للعيش او الاستثمار الكريم في وطنهم وبين اهلهم .

المسارات الاولية للحل البديل

أولا : **مشروع معجل يتبناه التحالف المدني للسلم والمصالحة على أرض الواقع** (**ذات طابع محلي**)

أهداف المشروع :

١- الترويج والإشهار للمشروع العام والجامع.

٢- ضمان توحيد كافة القوى والتيارات المدنية حول التحالف المدني.

٣- فتح المنافذ المؤقته بين اليمن الواحد وبين المحافظات والمدن.

ثانيا :**مشروع مؤجل ذات طابع إستراتيجي يتبناه التحالف المدني** (**محلي – دولي**).

أهداف المشروع :

١- التعريف بالمواقع الإستراتيجية المستهدفه بالشراكة التنموية المحلية والدولية.

٢- التعريف بقدرة المشروع على تحقيق اللحمة الوطنية من خلال المصلحة المشتركة.

٣- إقناع الأطراف الدولية بقدرة اليمنيين على تحقيق وغنجاز مصالحهم المشتركة بدلا من الإستعانة بوكلاء غير قادرين على تحقيق اية مصالح.

٤- توجية رسالة إلى الامم المتحدة والمجتمع الدولي تتضمن مجموعة من التفاهمات المشتركة على تحقيق المصالح الإقتصادية وبما يضمن مصالح كافة الشركاء وبما يحقق البديل الأنسب للحرب والأطماع القائمة على المستوى الجغرافي والاستراتيجي.

٥- توجيه خطاب شامل من قبل منظمات المجتمع المدني المضوية تحت ظلة التحالف المدني تؤكد على فتح صفحة جديدة مع كافة الاطراف وكل من لهم يد في إشعال الحرب ومن لهم اطماع ذات مصالح إقتصادية أو جيو سياسية وذلك من خلال تقديم وعرض الاهداف الإستراتيجية والوطنية البديلة والرامية إلى تحقيق الامن والسلام من من منظور إقتصادي تنموي شامل ذات شراكة محلية ودولية تتمتع بسيادة وطنية .

٦- العمل على سرعة الإبتعاد عن الوسائل القائمة للحد من مخططات تمزيق اليمن أرضا وإنسانا والتوجه نحو الحلول البديلة عبر مختلف انواع التفاهمات والمفاوضات وصولا إلى اتفاقيات جادة وشاملة.

المشـــــروع الاول

وهو المشروع المعجل والذي يقوم على مبدأ التفاهمات مع الساسة الأحزاب والقيادات العسكرية والمدنية حول أهداف التجالف المدني واهداف المشروع الرامية الى إستفادة أسرة الشهداء من الفوائد التنموية المستدامة في كل اليمن من المشروع الثاني المؤجل ، وبما يضمن نجاح المشروع الاول التي تقوم ركائزه على الاتي :

أولا : العمل على إعادة عقارب الساعة بالنظر إلى قطع الطرق ذات الزمن المحدود وكذلك مستويات الطرق والفارق الزمني لها من خلال تبني إستراتيجية تنموية داخلية تقوم على معايير وطنية اهمها محاسبة الذات وتوحيد الصف والجهود مهما كانت المبررات السياسية او العسكرية او الحزبية وفق اهداف التحالف المدني ورؤيته الجامعة في إطار منظومة عمل متكاملة من السلم والمصالحة والوطنية ، بحيث تكون بداية الإنطلاق من الاتي :

١- **محافظة الحديدة** ... كاول مشروع تنموي إستراتيجي من خلال الطرق ووسائل الوصول لها والى مديرياتها والقرى والمحافظات المجاورة – وفي حال تم النظر إلى متوسط الزمن في تلك الطرقات من حيث الحركة المرورية فإنا نجد التضاعف الزمني للدقيقة الواحدة قد يصل إلى ساعات .. وهنا لن نحسب كإقتصاديين ومطورين كلفة هذه الدقائق كخسارة مالية وإقتصادية في النفط والغاز وقطع الغيار ونقل المواد الغذائية وحتى المجهود فقط ، بل أيضا على معاناة المرضى والحالات الطارئة والإنسانية.

٢- **محافظات مارب وابين وتعز وغيرها** ... وهو ذات الحال في الحسابات للدقائق والساعات وما يترتب عليها من المعاناة والأضرار والمخاطر والنزاعات وغيرها وهذا الدور الذي ينبغي ان يتحمل أخطاءه الساسة والاحزاب والقيادات العسكرية مالم يكونوا جزءا من الحل معنا في التحالف المدني وذلك في إطار ما سيتم عرضه في خططنا لإعادة زمن الحركة بين المدن سواء على سابق عهدها او ما سيتم إقتراحة من تحديثات جديدة بحث ان تكون (الدقيقة تساوي الدقيقة في الحركة) بدلا من ان تساوي الدقيقة ١٢٠ دقيقة في الحركة وبشكل مضني وكثير المخاطر والتكاليف الإقتصادية والإنسانية.

ثانيا : إن حساب الساعة الزمنية كحركه طبيعية كما كانت مقارنة بحركة اليوم الذي أصبحت ١٥ ساعة بين صنعاء وعدن أو اكثر منها بكثير بين صنعاء وحضرموت ، وهكذا بين مختلف المحافظات من اجل الوصول إلى المطارات والموانئ ومصادر التمويل والنقل وما يصاحب ذلك من مخاوف ومخاطر وظهور الخلايا والمتقطعين وغير ذلك من نداءات التقسيم بين الشمال والجنوب تحت مبررات توزيع الثروات.

إضافة إلى أن ذلك يشكل هاجسا لدى كثير من الطامعين كانو خارجيين او وكلاء محليين لهم في الدفع باستمرار الحال كما هو عليه بل يعد أحد بؤر الإستفزاز ومكامن للتوغل والفوضى وزعزعة كافة عوامل الإستقرار، بل واحدا من اخطر سيناريوهات الحرب الباردة التي تنعكس على كافة المقومات السياحية والإقتصادية والتنموية في مختلف المجالات.

لهذا فإننا في التحالف المدني ومن واقع اهدافنا الإستراتيجية والوطنية ندعو كل القوى الوطنية من سياسين وأحزاب وقيادات عسكرية ومدنية في الداخل والخارج إلى تحمل المسؤولية الوطنية بالعمل على تصحيح النوايا والعمل بمسؤولية تجاه الوطن والمجتمع من خلال الإجماع الشامل على ما نسعى إلية من اجل تحقيق كافة عوامل الامن والإستقرار ومعالجة ما يمكن معالجته من تراكمات سابقة وتجاوزات غير مبررة بنية صادقة وتوجهات جاده وفاعلة تجاه هذا الوطن ومستقبل الأجيال القادمة.

وهذا التوجه حتما سيكون اللبنة الاولى والمسار الصحيح في الإستجابة السريعة على المستوى المحلي والدولي والعالمي من اجل تحقيق المشروع الثاني (المؤجل) وهو الهدف الذي نسعى إليه جميعا.

<u>إن هذه المسارات والمشاريع والذي كان لابد منها ستسهل علينا في التحالف المدني للسلم والمصالحة أن نطرح مقترحنا والمتمثل في (المشروع الاول) بالشكل التالي :</u>

أولا : أن يقوم التحالف المدني بدور نشط لمضاعفة اعضاءه في كل المحافظات (٢٢) محافظة ن وبما يضمن تشكيل لجان تقف بجانب نقاط القفل كلها ومن الناحييتين حت يقتنع الواقفين عليها للسماح بالمرور وبالطريقة التي تحقق إزالة العوائق الامنية وإعادة الثقة بشكل تدريجي لدى المجتمع .

ثانيا : إستعدادنا الكامل لتجهيز كافة الوثائق التي ستضمن لكل من هم في النقاط الفاصلة سلاسة الحركة من خلال قاعدة بيانات وبما يمكن الجميع من عدم التعرض للمسائلة وفي نفس الوقت سنعمل على إبتكار نظام يسهل عملية الاتصال والتواصل ويساهم في مضاعفة عدد الراغبين في التحالف المدني في الجهد والمال.

ثالثا : سيتم رسم الخرائط وإعداد وتقديم الدراسات والبيانات – وأيضا الطرق التي ستمكن التحالف المدني من تنفيذ هذا المشروع بشكل سلس وامن وبما يمكنه من تحقيق اهدافه المختلفة.

رابعا : الاتجاه المباشر نحو تحفيز المجتمع عبر مختلف الفئات للمشاركة في تقديم الحلول والتفاعل مع اتجاهات وأهداف التحالف المدني للسلام والتنمية وصولا الى تكوين رأي عام محلي ودولي وعالمي الداعم والمساند للحلول البديلة.

خامسا : أن ننطلق نحو تحديد ومباشرة المسارات الفاعلة من خلال ترجمة الاهداف والخطوات من العمل النظري الى التطبيقي وفتح نوافذ مكتبية وفنية ولوجستية مع الراي العام المحلي والدولي حتى نستطيع قراءة المؤشرات الاولية للاستجابة من عدمها.

سادسا : البدء بتحويل الاهداف والمحاور الى أوراق عمل وندوات ومعارض وحراك توعوي وثقافي واعلامي على مستوى كبير وفاعل حتى نستطيع ايجاد منصات متعددة محليا ودوليا نستطيع من خلالها عرض ما لدينا ومباشرة التفاوض على تقديم الحلول البديلة كخيار شغبي ووطني.

رئيس المجلس الاعلى لمنتدى البناء والتشييد

المهندس م محمد قاسم العريقي